

بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى  
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

كلمة

الأخت / د. سالمة عبد الجبار  
أمينة الشؤون الإجتماعية بمؤتمر الشعب العام

أمام

الدورة الإستثنائية السابعة والعشرون  
للجمعية العامة لإستعراض المنجزات  
في تنفيذ ونتائج الإعلان العالمي لبقاء  
الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات

نيويورك 8 - 10\5\2002

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات  
معالي الوزراء  
أصحاب السعادة رؤساء الوفود  
السيد الرئيس  
أيها السادة والسيدات

منذ أكثر من عقد، إنتم هنا في مقر الأمم المتحدة أكبر تجمع لرؤساء الدول والحكومات في قمة عرفت بقمة الطفل، ناقش الرؤساء خلالها بكل صراحة ووضوح مسؤولياتهم تجاه الأطفال ووعدوا بأن يضعوا مصالح الطفل قبل أي شيء سواها، ووافقوا في نهاية ذلك الحدث الهام على أهداف محددة يتصل جميعها ببقاء الطفل وصحته وتغذيته وتعليمه وحمايته.

السيد الرئيس،،،

ما من شك أن خطوات قد قطعت بصفة متفاوتة بين أعضاء المجموعة الدولية من أجل تحسين أوضاع الطفل، فقد وضعت أغلب الدول خططا وطنية كما أن المنظمات الأهلية كان لها الدور الفعال في عدد من المجالات من أجل بلورة المفاهيم ورصد العوائق الماثلة أمام أعمال حقوق الطفل وتقديم المقترحات بهدف تعديل النماذج والأنماط السائدة والتنبيه للمخاطر المحدقة للأطفال وبخاصة الذين يعيشون في ظروف صعبة تهدد حياتهم وصحتهم ونموهم البدني والعقلي.

ولكن مع هذا الإهتمام بالطفل في الدول والخطابات الرسمية لا بد من الإقرار أن ما تحقق يبقى دون الآمال وأن البيون شاسعا بين التعهدات المقطوعة من قبل الدول والإنجازات المحققة على أرض الواقع. فضلا عن تعدد مظاهر إستغلال الأطفال وانتهاك حقوقهم وذلك بأشكال متنوعة من العنف والإستغلال والإيذاء النفسي والحرمان من المرافق والحاجات الحياتية كما يبقى الطفل معرضا أكثر من غيره للآثار المدمرة

للحروب والنزاعات والعقوبات الإقتصادية وغير ذلك من المشهد اليومي لأفان العصر وما نشاهده في الأرض المحتلة فلسطين هو الدليل الأكبر حيث نشاهد قوات الإحتلال الصهيوني تمارس القتل المتعمد للأطفال ومنع وصول المساعدات الإنسانية العاجلة للمصابين منهم وحرمانهم من الغذاء والرعاية الصحية وضرب المناطق المدنية وتهديم المنازل على رؤوس ساكنيها من الأطفال وإعتقالهم وإحتجازهم وتعذيبهم وقتل أهلهم أمام أعينهم في مخالفة صريحة وتحد صارخ لمبادئ القانون الإنساني الدولي وإتفاقيات حقوق الإنسان وفي مقدمتها إتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها، ولا بد للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته لوقف هذه الجرائم التي ترتكب في حق الطفل الفلسطيني، فحقوق الأطفال في العالم لا تتجزأ.

السيد الرئيس،،،

أمام هذه الإنتهاكات لحقوق الطفل تتأكد اليوم الحاجة لبلورة صياغة جديدة لخطة عمل تتطرق من نظرة شاملة ووقفة حازمة من أجل المحافظة على مبادئ حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها.

السيد الرئيس،،،

بكل فخر نقول أن الجماهيرية العظمى تشهد تقدماً متميزاً لحماية ونماء أطفالنا، وذلك إستلهاماً من مبادئ ثورتنا التي بلورت فلسفة إجتماعية هدفها رفاهة الإنسان وتحقيق سعادته، وإهتداءً بالكتاب الأخضر الذي وضع مبادئ هامة وهو أن الطفل تربيته أمه، وأن الأم هي مظلة الحضانة الطبيعية الصحيحة، وأن الأسرة هي مهد الطفل ومنشأه ومظلتها الإجتماعية، وكذلك إسترشاداً بالوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير التي نصت على أن المجتمع الجماهيري يضمن رعاية الأمومة والطفولة، وأنه من العسف أن يحرم الأبناء من أمهم، وأن تحرم الأم من أبنائها، وأنه من الحقوق المقدسة أن ينشأ الطفل في أسرة متماسكة، وأن الإنسان لا تصلح له ولا تناسب طبيعته إلا الأمومة الحقة والرضاعة الطبيعية، وأن التعليم والمعرفة حق طبيعي لكل إنسان.

السيد الرئيس،،،

لقد كرست هذه الشعارات والمبادئ في تشريعاتنا، فقد قرر قانون العقوبات الحماية اللازمة للجنين وجرم بموجب مادتيه (390)، (395) أفعال الإجهاض، وفرضت المادة (373) منه عقوبات صارمة على أعمال من قبيل جريمة قتل الطفل صيانة للعرض، وتضمن التشريعات النافذة ظروف عمل ملائمة للحامل، وكذلك للمرأة بعد الوضع حفاظا على حق الطفل في الحياة وتطبيقا لمقولة أن المجتمع الجماهيري (ولي من لا ولي له)، فلدينا قانون المعاش الأساسي لبعض الفئات ومنها الأطفال، وهناك القانون رقم (13) لعام 1980 لضمان الإيواء والعلاج والتعليم لمن إنقطعت بهم السبل. كما تنص التشريعات ومنها القانون (95) لسنة 1975، أن التعليم الأساسي إلزامي لجميع الأطفال بنين وبنات وبدون مقابل، ويعاقب بموجب القانون أي ولي أمر يمنع أطفاله من الالتحاق بالمدارس. وتشهد بلادي خطة عملية نحو تطوير النظام التعليمي بما يتماشى ومتطلبات العصر بترسيخ نظم وتقنيات جديدة تضمن من خلالها مبدأ المشاركة ودخول العصر بكل تحدياته العلمية.

السيد الرئيس،،،

إن لدينا الكثير من التشريعات التي تحمي الأطفال من مختلف أشكال التمييز، فبموجب الإعلان الدستوري الصادر عام 1969 فإن المواطنين في ليبيا متساوون جميعا أمام القانون، وينص القانون رقم (20) لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية على أن المواطنين في الجماهيرية العظمى ذكور وإناث أحرار متساوون في الحقوق، وتضمن مصادر التشريع الليبي والقوانين السارية حق الطفل في التعبير والتفكير والابتكار والإبداع، ولا يوجد في ليبيا أي قانون أو قيد إجتماعي يمنع الفتيات من دخول أي مجال تعليمي أو تدريبي وتوجد الآن مئات البنات في الشرطة والقوات المسلحة، ويجرم القانون رقم (5) لعام 1997 إساءة معاملة الصغير، وتنص المادة (398) من قانون العقوبات على عقوبة الحبس لمن يسيء معاملة الأطفال سواء بالضرب أو التعذيب أو الإيذاء، وقد حققنا إنجازات كثيرة في مجال صحة الأطفال، حيث وصلت نسبة التغطية ضد جميع التطعيمات المستهدفة بالتطعيم إلى 100٪، وتم القضاء نهائيا على العديد من الأمراض مثل شلل الأطفال، وتشير إحصائية المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل لعام 2000/1995 إلى انخفاض نسبة الإصابة بسوء التغذية في الجماهيرية العظمى عنها في الدول العربية الأخرى، حيث بلغت 4.7٪ للأطفال الذين يعانون من نقص التغذية، ولا تتعدى نسبة الإصابة بالحنفية 2.7٪.

السيد الرئيس،،،

لقد كانت ليبيا في مقدمة الدول التي وقعت وصادقت على إتفاقية حقوق الطفل وبدون أية تحفظات، وعملا بأحكامها لدينا لجنة تسمى (اللجنة العليا للطفولة) وتلتزم بالتزاما كاملا بتقديم التقارير الوطنية المطلوبة بموجب أحكام هذه الإتفاقية. كما أن الجماهيرية العظمى من أوائل الدول الأفريقية التي صادقت على ميثاق الطفل الأفريقي الذي ينص على التزام الدول الأطراف بدعم وحماية وضمان حقوق الطفل ورفاهه. والجماهيرية العظمى طرف في الإتفاقية رقم (182) التي إعتمدها منظمة العمل الدولية بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. وتمنع قوانيننا إستخدام الأطفال دون سن الخامسة عشر. وقد وقعت بلادي خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة على إتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للجريمة المنظمة وبروتوكولاتها الثلاثة: البروتوكول الخاص لتحريم الإتجار في الأشخاص خاصة النساء والأطفال، البروتوكول الخاص لتحريم تهريب المهاجرين، وبروتوكول تحريم تصنيع والإتجار غير المشروع في الأسلحة النارية. وتعكف الجهات المختصة عندنا على دراسة البروتوكول الملحق بإتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وذلك بهدف الإنضمام إليه. ونحن إذ نبرز أمام هذا المحفل ما قمنا به لتعزيز بقاء الطفل ونمائه وحمايته، فلا بد لهذه الجمعية أن تعلم، أن الطفل الليبي تعرض لعدد من المحن هي وفاة المئات من الأطفال نتيجة الحوادث على الطرق البرية، بعد تطبيق حظر الطيران على بلادنا ضمن العقوبات الظالمة التي فرضت علينا وإستمرت لمدة سبع سنوات. وقد مات الكثير من الأطفال الليبيين نتيجة إنفجار الألغام التي زرعتها الدول الإستعمارية في أراضينا خلال الحرب العالمية الثانية، ولا زال الكثيرون منهم يعانون من آثارها متمثلة في أطفال فقدوا أطرافهم بسبب لغم إنفجر بينما كانوا يرعون أغنامهم، أو يلعبون حول خيامهم. ومنذ ثلاث سنوات نكبت ما يقرب من أربعمائة أسرة ليبية بمأساة حينما حقن بالعمد أطفالها الذين تتراوح أعمارهم ما بين شهرين وأربعة عشر سنة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز) مما تسبب في وفاة عدد كبير من هؤلاء الأطفال، وينظر القضاء الليبي الآن في هذه الجريمة البشعة وسيقرر بكل عدالة ونزاهة من قام بها ومن حرض عليها ودوافعهم الشريرة من ورائها.

السيد الرئيس،،،

إننا نرحب بعقد هذه الدورة التي أتاحت لنا أن نبرز ما تم القيام به وطنيا وإستعراض ما تم على المستوى الدولي بشأن حماية الطفل، كما نرحب بعقدتها لأنها

توفر لنا فرصة تاريخية للتأكيد على التزاماتنا ولوضع الخطط الكفيلة لضمان مستقبل أكثر إشراقاً لأطفالنا، ونحن نرى بأن أهم ما يجب أن تتضمنه هذه الخطط هو توفير الصحة الأولية، والمرافق الصحية الملائمة، فمن غير المقبول أن يموت سنويا (10) عشرة ملايين طفل من أمراض يمكن إتقاؤها بالوقاية والتوعية وتوفير العقاقير رخيصة التكلفة، ويجب تكثيف الإجراءات التي ثبتت فعاليتها لمقاومة سوء التغذية، والقضاء على الأمراض خاصة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) من خلال إنشاء المراكز الوقائية والعلاجية وإتاحة الأدوية والعقاقير الأكثر فعالية والأقل تكلفة وتقديم مساعدة خاصة لمن تيتموا بفعل هذا الوباء، ويجب وضع الإستراتيجيات المحددة بزمن لسهولة إتحاق الأطفال بالمدارس الذين يزيد عددهم الآن على (100) مليون طفل جلهم من البنات، وفي هذين المجالين فإننا نطالب بإعطاء القارة الأفريقية أولوية قصوى، حيث يوجد بها نسبة 40% من أطفال العالم الذين لم يلتحقوا بالمدارس، وبها (3,5) مليون طفل يعانون من نقص في الوزن عند الولادة، كما يوجد بها 70% من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) و90% من الأيتام بسبب هذا الوباء. ونحن في الجماهيرية العظمى دفاعا منا عن حق الإنسان والطفل الأفريقي في الصحة والعافية، فقد أعلن الأخ قائد الثورة في قمة أبوجا التي عقدت العام الماضي، عن إنشاء المركز الأفريقي للأبحاث للسيطرة على الأمراض، وأن ليبيا ستتحمل الجزء الأكبر من تكاليفه، وذلك كمبادرة لعلها تهز أصحاب الضمان الحية للمشاركة الفعالة في إنجاح هذه المؤسسة أو الحدو حذوها لتوحيد الجهود في معركة الإنسانية ضد الأمراض الفتاكة.

السيد الرئيس،،،

يجب تقديم المساعدات والموارد للدول المتضررة من الألغام وغيرها من مخلفات الحروب التي يذهب الأطفال الأبرياء ضحية لها، ونحن نؤكد على أنه لا نجاح لخطة أو برنامج بدون موارد، ولذلك فإن العمل على ضمان حياة سليمة صحيا، وتوفير التعليم الجيد النوعية وحماية الأطفال من الأمراض، يحتاج إلى الموارد الكافية، على المستويين الوطني والدولي، وفي هذا الصدد فإننا ندعو إلى تخصيص موارد أكثر من أجل الطفل في الميزانيات الوطنية، ويتعين على المؤسسات المالية الدولية إعطاء أولوية للإنفاق على برامج حماية الأطفال فيما تخصصه من موارد للإنماء، ونحن نشدد على الإسراع لحل مشكلة المديونية الخارجية التي ترهق هذه البلدان، وتعرقل جهودها لحماية الطفل ونمائه، وندعو أيضا إلى تنفيذ سياسة تقضي بالإعفاء من الجمارك، ونظام الحصص لصادرات الدول النامية والأقل نموا، دعما لجهودها لتنفيذ خطة العمل لفائدة الأطفال.

ختاما سيدي الرئيس إننا ندرك أن هناك أمور كثيرة يجب منحها الأولوية، لكن ما من شيء أكثر أهمية من بقاء أطفالنا فلنعطي هذا الموضوع الأولوية القصوى، فالأطفال هم عماد المستقبل ومحور تقدم المجتمعات في كل زمان ومكان.

وشكرا لكم على حسن إصغانتكم  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته